العلاقة الدلالية بين المشترك اللفظي والترادف والأضداد: دراسة لغوية وصفية

الدكتور سليمان ألابي يوسف
08037863375 sulaiman.yussuf@uniabuja.edu.ng

مقدمة

إن ظاهرة الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية دار حولها نقاش مرير بين العلماء اللغويين القدماء، فمن منكر له ومثبت، وربما يرجع السبب في تسمية هذه الظاهرة "الاشتراك اللفظي" إلى أن هذا اللفظ متعدد الدلالة(١). وقد أشار الأقدمون إلى ذلك في مؤلفاتهم؛ فجاء في كلام المبرد أثناء حديثه عن أحد هذه الألفاظ قوله(١): "فهذا ما ذكرنا أن لفظة مشترك فيه معنيان". وتعد هذه الظاهرة من الخصائص التي اتضحت نتيجة لدراسة اللغة، وروايتها، وجمعها، ووضع حصيلة هذا الجمع تحت المقارنة والتأمل(١). ثم إن حرصنا على الجمع بين الحسنيين، حسنى الأصالة، وحسنى الحداثة، له دور كبير في اختيار هذا الموضوع، وتناوله بالشرح قدر الاستطاعة، ونردف ذلك برغبتنا في التنويه بقيمة اللغة الإنسانية بوجه عام، ثم بعدد من مميزات لغة القرآن الكريم، ومنها إلى حقيقة اللفظ ودلالته في العربية، وإلى ذكر ما تيسر من أقوال العلماء الذين أُثر عنهم البحث في المشترك اللفظي فيما تقدم من الزمان، ورأيهم في أنواعه.

هذا، ونسلك في هذا البحث الوجيز المنهج الوصفي، فندرسه دراسة لغوية وصفية معتدلة.فتتألف هذه الدراسة من أربعة مباحث، وهي: ١- توضيح العلاقة بين الاشترك اللفظي والأضداد**والأضداد**. ٢- الأصل في دلالة الألفاظ، وبيان ما بين الترادف، والاشترك اللفظي، والأضدادمن صلة وفرق. ٣- الفرق بين المشترك اللفظي والمجاز. ٤- ما يُستبعد عن دائرة المشترك اللفظي. ثم نلجأ إلى خاتمة تعقيبية نبين فيها ما تم التوصل إليه خلال هذه الجولة البحثية.

توضيح الفرق بين الاشتراك اللفظي والأضداد

يرى كثير من العلماء قديمهم وحديثهم أن الأضداد نوع من الاشتراك اللفظي، وفي ذلك يقول بعض القدماء: "الأضداد نوع من المشترك"(١)؛ ويعرف بعضهم الأضداد بقوله: "هو أن يطلق

اللفظ على المعنى وضده"[١]؛ ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو: "الجَوْن" للأسود و"الجَوْن" للأبيض[١].

ويشير السيوطي في مزهره إلى ما ذكره الأصوليون في هذا الصدد قائلاً[١]: "قال أهل الأصول: مفهوما اللفظ المشترك إما أن يتباينا، بأن لا يمكن اجتماعهما في الصدق على شيء واحد، كالحيض الطُّهر، فإنهما مدلولا القُرء، ولا يجوز اجتماعهما لواحد في زمن واحد. أو يتواصلا، فإما أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالممكن العام للخاص، أو صفة كالأسود لذي السواد فيمن سمى به".

ولا يختلف عن الأقدمين في اعتبارهم الأضداد نوعا من المشترك اللفظي كثير من المحدثين الذين اعتبروا الكلام عن المشترك اللفظي يشمل الكلام عن الأضداد بل إنه لا يتم الحديث عن المشترك اللفظي عند بعضهم إلا بالتعرض لتلك الكلمات التي رويت لنا متضادة المعنى، والتي اصطلح القدماء على تسميتها الأضداد[١]. فالأضداد إذن نوع خاص من أنواع الاشتراك اللفظي؛ ولذلك اختلف الباحثون بصدد وروده اختلافهم في المشترك اللفظي نفسه؛ فقال قوم بعدم وروده في العربية، وعملوا على تأويل أمثلته تأويلا يبعدها عن هذا الباب، بينما ذهب آخرون إلى كثرة وروده، وضربوا له عددا كبيرا من الأمثلة[١]. ومن هذا المنطلق نستطيع القول: إن بين الأضداد والمشترك اللفظي عموما وخصوصا، وإن كانا غير مطلقين؛ فالعموم الذي بينهما أن كليهما لفظ يحمل أكثر من معنى؛ ويتجلى الخصوص في أن الأول ينطبق على معنيين متناقضين فحسب، بينما نجد الآخر متمثلاً في معانٍ مختلفة، أو معنيين مختلفين، أو متناقضين؛ فحينئذ نلحظ أن هذا أعم من ذلك؛ فالاختلاف أعم من الأضداد؛ إذ كان كل ضدين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين[١].

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على الأساب والعوامل التي تؤدي إلى الأضداد حسب ما ألمح إليه اللغويون وجدنا أن جلَّها إن لم تكن كلها هي نفسها التي تبعث على الاشتراك اللفظي على وجه التقريب[١]. فالذي قدمنا من التوضيح يدل دلالة واضحة على وجود علاقة بين المشترك اللفظي والأضداد بغض النظر عن مدى تلك العلاقة، ويحتم ذلك أن نورد طائفة من أمثلة الأضداد في هذا المضمار على النحو التالي:

- الجلَل: يقال للعظيم والحقير. وفي ذلك يقول الأصمعي في كتابه: الأضداد: "والجلل العظيم والجلل الهيّن...[١].
- الضدد: واحد الأضداد، وهو أيضا النظير والكفء، وقد يكون الضد جماعة كما في قوله تعالى: **(ويكونون عليهم ضدًّا)**، قال أبو عمرو: الضد مثل الشيء، والضد خلافه، يقال: ضاده مضادة إذا باينه وخالفه. ويقال أيضا: فلان لا ضد له، أي: لا نظير له ولا كفء[١].
- الرجاء: يستعمل بمعنى الشك واليقين والطمع؛ وكنانة وخزاعة ونضر وهذيل يقولون: لم أرج، ويريدون: لم أُبَالِ[١].
- شرى: بمعنى باع واشترى. ومن السابق قوله تعالى: **(وشروه بثمن بثمن بخس)**، ومن الأخير: **(فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة)**. إن أريد المؤمنون فمعنى الفعل: يبيعون، وإن أريد المنافقون فمعناه: يشترون[١].
- لمق: بمعنى كتب ومحا؛ تقول بنو عقيل: لمقت الكتاب ألمُقه لموقاً ولمقاً، إذا كتبته. وسائر قيس يقولون: لمقته لموقا إذا محوته[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الاشتراك والأضداد والآتيين من تعدد الدلالات في مجاميع بشرية من الناطقين باللغة، لهما عند اللغويين شرط مهم، وهو أن تكون هذه القبائل المتميزة ناطقة بلغة عامة واحدة، ربما كانت لكل قبيلة فيها لهجة خاصة. ولكن كلام القبيلتين، أو المجموعتين البشريتين يدخل في نمط واحد من النحو والصرف والاشتقاق. أما إذا كان جرس الكلمة واحدا في لغتين كل منهما أجنبية عن الأخرى، أو في لهجتين متباعدتين بعدا شاسعاً، لم تعد هذه الظاهرة لفظة واحدة ذات معنى مشترك أو متضاد، وإنما هما لفظتان مختلفتان في الأصل متشابهتان في الصوت والنطق[١].

فهذه ملحوظة جيدة من قبل الدكتور حسن ظاظا تسترعي انتباه الباحثين في ظاهرتي الاشتراك اللفظي والأضداد اللتين تعدان بحق من الظواهر الدلالية، وتعدان كذلك مظهرين من مظاهر التضخم اللغوي.

هذا، ونرى من المحدثين من يخرج جميع ألفاظ الأضداد من المشترك اللفظي، ويرى أن إدخالها إقحام في المشترك اللفظي؛ وذلك لما بين المعنيين من صلة الضدية، وهي صلة وثيقة

بين الدلالات؛ فلسنا نذكر الأبيض إلا إذا ذكرنا معه الأسود، ولسنا نذكر الغبي إلا إذا ذكرنا معه الذكي(١).

الأصل في دلالة الألفاظ وبيان ما بين الترادف والاشتراك اللفظي والأضداد من صلة وفرق

لا يخالجنا ريب في أن وقوع الترادف أو الاشتراك اللفظي أو الأضداد في الكلام على خلاف الأصل في دلالة الألفاظ على المعاني؛ ذلك أن الأصل في كل لفظ من ألفاظ اللغة أن يدل على معنى معين وهو المسمى "المختص"، وأن يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وبهذا جرت الكثرة الغالبة من الألفاظ في جميع اللغات، وإلى هذا أشار بعض القدامى من العلماء العرب؛ فهذا ابن سيدة ينقل عن أبي علي الفارسي قوله: "اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ؛ لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر، فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس(١).

وقد كنا على بينة مما حصل للاشتراك اللفظي شكلا ومضمونا، وكذلك الأضداد فيما سبق من الحديث عنهما، ولكن، توضيحا لأوجه الصلة والفرق بينهما وبين الترادف، نسوق هنا التحديد الموجز الذي وضعه الذكتور حسن ظاظا في كتابه "كلام العرب ـــ من قضايا اللغة العربية ـــ"، حيث قام بذلك التحديد على النحو التالي:

- وجود لفظين أو أكثر لمعنى واحد هو ما يسمى الترادف.
- وجود معنيين أو أكثر للفظ واحد هو ما يسمى الاشتراك.
- وإذا اشترك في لفظ واحد معنيان متناقضان سمي ذلك الأضداد.

ولا داعي إلى التفصيل في الثاني والثالث مرة أخرى؛ فقد تقدم لهما من الشرح ما يكفي. وأما الترادف: فهو دلالة عدة ألفاظ على معنى واحد، كالليث والهزبر، للحيوان المفترس المعروف بالأسد؛ وكالراح والقرقف والخمر للشراب المسكر؛ وكالقمح والبر والحنطة للحبة المعروفة(١).

وقال الإمام فخر الدين: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"(١). ومن أمثلة الترادف التي ذكرها السيوطي في المزهر أن العسل له ثمانون اسما كما وردت في كتاب

سمي "ترقيق الأسل لتصفيق العسل". ومنها هذه: العسل، والضَّرْب، والضَّرَبة، والضَّرِيب، والشَّوْب،... إلخ. ومن أسماء السيف كما ذكر ابن خالويه في شرح الدريدية: الصارم، والرداء، والخليل، والقضيب، والصفيحة... وهكذا دواليك. وقال ابن السكيت: العرب تقول: لأقيمن ميلك، وجَنَفَك، ودَرْأك، وصغاك، وصدَعك، وقذَلك، وضلعك، كله بمعنى واحد(١).

فالترادف والاشتراك اللفظي والأضداد ظواهر دلالية حدثت نتيجة اختلاف اللهجات العربية؛ وكان لجمع اللغة عن القبائل، واختلاف القبائل أثر فيها كما يبدو ذلك واضحا جليا في الأسباب التي تؤدي إليها، والعوامل المؤثرة في وقوعها، مما لا حاجة إلى ذكرها في هذا المقام خشية الإطالة. ولعل من تمام الحديث عن وجود الصلة بين هذه الظواهر الدلالية إشارتنا إلى ما أدلى به بعض المحدثين تجاه هذه القضية شرحا لما ورد عن علماء اللغة قديما؛ وذلك حين يرى كما يرى غيره في اللغة العربية ـ في بعض الأحيان ـ أن يدل لفظ واحد على أمرين مختلفين اختلافا واضحا، وهو ما يسميه العلماء "المشترك اللفظي" وقد يكون هذان الأمران المختلفان متضادين، ويسمي العلماء اللفظ الذي يدل عليهما "المتضاد". ولذلك كمية المعاني أو الألفاظ ثلاثة أقسام: مختص، ومشترك، ومترادف.

فالمختص: اللفظ الواحد الدال على معنى لا يدل على غيره، ولا غيره عليه.

والمشترك: اللفظ الدال على معنيين فصاعدا.

والمترادف: اللفظ الدال على معنى له لفظ آخر يدل عليه(١).

وإلى ذلك أشار سيبويه في أول كتابه، حيث قال: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"(١).

ثم نعود لنحكي قول بعض المحدثين إزاء الصلة بين الاشتراك اللفظي والترادف: "إن في المشترك لتنوعاً في المعاني بسبب تنوع الاستعمال، وإن في اشتمال العربية على قدر لا يستهان به من الألفاظ التي تنوع استعمالها بتنوع السياق، لدليلاً على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك كسعتها فيه عن طريق الترادف"(١). فالترادف ـ إذن ـظاهرة لغوية تقابل الاشتراك اللفظي الذي تفرع منه الأضداد، والجميع ظواهر دلالية لا تنكر أهميتها في مجال الحديث عن عناصر اللغة لاعتبارها أساساً في الدراسات اللغوية نظرية وتطبيقاً، ولكل منها وِجْهة مستقلة عن أختيها.

الفرق بين المشترك اللفظي والمجاز

لقد اتضح فيما سبق أن بعض المحدثين يشترط لتحقيق معنى الاشتراك أن يطلق اللفظ الواحد على معنيين فأكثر على سبيل الحقيقة لا المجاز، وأن تكون دلالته عليها دلالة أولية غير محتاجة إلى تطلب علاقة،أو نصب قرينة[١]. فمحور الفرق بين المشترك اللفظي والمجاز إذن في العلاقة بين المعنيين؛ فلا بد من الدلالة المتساوية في المشترك اللفظي، على حين لا تتساوى دلالة المعنيين في المجاز لنصب قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. ومما لا شك فيه أن كلا من المشترك والمجاز محتاج إلى القرينة، إلا أن قرينة المشترك يقصد منها أحد المعاني وإن استلزم ذلك الصرف عن المعاني الأخرى، إلا العبرة بالقصد الأصلي وهو التعيين. وأما قرينة المجاز فيقصد منها الصرف عن إرادة المعنى الحقيقي، وإن استلزم ذلك التعيين، إلا أن العبرة بالمراد الأصلي وهو الصرف[١]. والسياق أيضاً له ضلع في موضوع المشترك اللفظي، وإن كان ذلك مشهوراً بالمجاز؛ وما لنا لا نذكره في هذا الصدد إذ هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد؛ وهذا السياق لا يقوم على كلمة تنفرد وحدها في الذهن، وإنما يقوم على تركيب يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة، فيخلع على اللفظ المعنى المناسب. فمن ثم استنبطت القاعدة المشهورة لدى البلاغيين: السياق هو الذي يحدد المعنى، أو القرينة هي التي تحدد المعنى. وعلى هذا لا يجد الباحث كبير عناء في فهم لفظ " الغروب " يتردد ثلاث مرات في ثلاثة أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها، ويختلف معناها[١].

وفي الفرق بين المشترك اللفظي والمجاز يقول الدكتور أمين[١]:

"وأرى أن الحكم في هذا مرجعه أولاً وأخيراً إلى الاستعمال مع مراعاة وجود العلاقة بين المعاني المختلفة أو انتفاء هذه العلاقة، فحين تطلق الكلمة على معنيين فأكثر إطلاقاً غير منظور فيه إلى وجود علاقة بينهما فإنه يمكن أن نعتبر هذه الكلمة من المشترك اللفظي. أما إذا لحظنا وجود هذه العلاقة فإن اللفظ بذل يخرج عن باب المشترك اللفظي إلى باب الحقيقة والمجاز".

ولعل هذا يقرب مما يقوله الدكتور إبراهيم نجا موضحا رأيه في وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية: "لا مناص لنا من الاعتراف بوجود المشترك إلا أنه يجدر ألا نغالي في الحكم عليه بكثرته، ونصرف إليه كل لفظ يشعر بذلك، ولو كان من المجازات التي لم تبتعد عنه، بل يجدر

بنا أن نتحرى الحقائق، ونرد الأشياء لأصلها، فالمشترك ثابت، وليس يكتنفه لبس أو غموض كما يظهر لنا من سياق الكلام"[١]. هذا الذي استطعنا عرضه إزاء الفرق بين المشترك اللفظي والمجاز من الأوجه، على أن هناك أوجهاً أخرى يتمثل فيها هذا الفرق، وبخاصة عند اللغويين والبلاغيين؛ فمن ذلك أن اللفظ لا يسمى مجازاً عند اللغويين إلا إذا أثار في ذهن السامع أو القارئ دهشة، أو غرابة، أو طرافة[١]. ولكنه يتحقق عند البلاغيين إذا أطلق اللفظ على غير ما وضع له. فهذا في باب المجاز؛ ولكن المشترك اللفظي يقتصر فيه على الحقيقة.

ما يُستبعد عن دائرة المشترك اللفظي

هناك مقدار كبير من الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، ومن بين هذه الألفاظ كلمات كثيرة ظُنَّ أنها من قبيل المشترك اللفظي، إلا أنه يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من باب الاشتراك. من ذلك مثلا ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما، وكثر استعمالها في غير مدلولها، فغدت لذلك من المشترك وهي ليست منه، وأصبح إطلاق اللفظ مجازا في قوة استخدامه حقيقة. فمن ذلك لفظ " الحمل " الذي يطلق على الجذع من ولد الضأن، وعلى برج من بروج السماء، وعلى السحاب الكثير الماء... وهلم جرا[١].

كما كانت هناك ألفاظ أخرى عُدت من قبيل المشترك اللفظي لعوارض تصريفية طرأت عليها؛ وذلك كاتفاق لفظين متقاربين في صيغة واحدة، فينشأ من ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى اعتبارها من قبيل المشترك وهي ليست منه[١]. فإليك مثلا لفظ " وجد " فيقال: وَجَدَ الشيء وجودا أو وجدانا، إذا عثر عليه، ووَجَدَ عليه مَوْجِدَة إذا غضب، ووجد به وَجْدا إذا تفانى في حبه. لم يسلِّم ابن درستويه بأن هذا اللفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة " وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيرا كان أو شرا؛ ولكن فرقوا بين المصادر... والمصادر كثيرة التصاريف جدا، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، تأتي على غير قياس؛ لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها"[١].

وقد جمع أبو عبيد في كتابه المسمى "كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى" نحو ثلاثمائة كلمة من هذا النوع، ويستطيع الدارس أن يستبعد منها قدرا كبيرا؛ لأنها لا تعدو أن تكون من أمثلة التطور الدلالي، تجمع بين دلالة حقيقية شائعة وأخرى

مجازية؛ فهو مثلا يعد كلمة "الجنان" من المشترك اللفظي؛ لأنها تعبر عن دلالات أربع هي: الليل، والفؤاد، والترس، والثوب الأعلى على الثياب، ومن الغريب أن يعقب أبو عبيد على قوله هذا بأن يلتمس السبب أو السر في هذه الدلالات المختلفة فيقول(١):

"إن الجنان سمي بالليل لأنه يجن كل شيء بظلمته، وبالفؤاد لأنه يجن السر، وبالترس لأنه جنة من السيف والقلم، وبالثوب الأعلى لأنه يستر ما تحته".

فهو إذن يتجاهل النسب المختلفة في شيوع الدلالات، ويتجاهل فوق هذا أن المشترك اللفظي في صورته الصحيحة لا يتصور إلا حيث تنقطع الصلة بين الدلالتين، كالخال حين يعبر عن الشامة في الوجه، وعن أخي الأم مثلاً(١). ولا يفوتنا ذكر الجهود الجبارة التي بذلها أستاذنا المحترم الدكتور أمين محمد فاخر مشكورا في كتابه "الألفاظ المشتركة في العربية"؛ فعلى الرغم من أن الكتاب دراسة معجمية إحصائية فقد حاز صاحبه فضلاً لا يستهان به حين أخرج من الألفاظ المشتركة كل ما من شأنه أن يخرج عما وضعه العلماء، واتفقوا عليه في تحديد معنى المشترك اللفظي؛ وذلك على النحو التالي(١):

١. ما اختلف فيه المعنى بسبب اختلاف ما تعلق به من مفعول أو غيره، وكذلك بسبب اختلاف المصدر(١)، أو اختلاف ما أضيف إليه اللفظ، أو ما وصف به. ومن أمثلة ذلك: بدا الأمر بُدُوًّا، أي: ظهر. وبدا القوم بَدْوًا، أي: خرجوا إلى باديتهم. وبدا له في هذا الأمر بداءٌ، أي: نشأ له فيه رأي.
٢. وقد أخرج من الألفاظ المشتركة أيضا ما تقاربت معانيه بسبب رجوعها في الأصل إلى معنى واحد؛ إما لاختلاف الصيغة من معجم إلى معجم آخر، أو لرجوع المعاني إلى معنى عام مما يجعل هذه المعاني متقاربة بعضها من بعض، ويتضح ذلك فيما يلي:
الجِرْو: هو الصغير من ولد الكلب. والجرو أيضا وكذلك الجِرْوة: الصغير من القثاء، وكذلك جرو الحنظل والرمان: فيجمعهما معنى الصغر. وفي اللسان: الجرو والجروة: الصغير من كل شيء.
٣. ولا يعدّ من المشترك أيضا ما اشترك في جميع الحروف والحركات إلا في حركة واحدة كما في نحو:

البِرّ (بالكسر): خلاف العقوق. البَرّ (بالفتح): خلاف البحر. البُرّ (بالضم): جمع بُرَّر: من القمح.

٤. كما لا يعدّ من المشترك اللفظي في هذا الكتاب ما زيد فيه التاء، وهي غالباً ما تكون للتأنيث، ومن ذلك مثلا لفظ (بُدْنة) الذي بمعنى الناقة أو البقرة تنحر بمكة؛ ليس مشتركا مع لفظ بدن (بدون التاء) الذي هو من الألفاظ المشتركة؛ لدلالته على عدة معان، هي: الجسد، والمسن، والدرع القصيرة.

٥. وأخرج كذلك من الألفاظ المشتركة كل الألفاظ التي يجيء اختلاف المعاني فيها بسبب المجاز، ولذلك أمثلة كثيرة منها كلمة (ابرنشق). يقال: ابرنشق الرجل: سُرَّ وفرح من المبرنشق: الفرح المسرور. وربما قالوا: ابرنشق الشجر إذا أزهر. ويصدقه الدكتور إبراهيم أنيس في هذا الصدد قائلاً[١]:

فإذا ثبت لنا من نصوص أن اللفظ الواحد قد يعبر عن معنيين متباينين كل التباين سمينا هذا بالمشترك اللفظي، أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره".

ويضيف قائلاً[١]: "وقد كان ابن درستويه محقا حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز".

فتلك بعض الأسس والقواعد التي اتبعها الدكتور أمين في استخراج الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، واستقصائها من المعاجم اللغوية التي بين أيدينا. وما لا نوافق على صحة هذا المذهب الذي اتبعه هذا المؤلف العظيم في تحري الألفاظ المشتركة في العربية؛ إذ هو مذهب يتناسب مع طبيعة الأشياء في عزة لغة الضاد، مما يبعدها عن الابتذال، والحط من شأنها، ويقر بما لها من قدسية وحرمة.

الخاتمة

لقد مر بنا فيما سبق مدى الارتباط والاختلاف بين المشترك اللفظي ونظائره في لسان العرب، فتبين لنا على سبيل المثال، وجود فرق يسير يحتاج إلى التوضيح بين الاشتراك اللفظي والأضداد. فالأخير نوع من الأول؛ ذلك لأن الأول لفظ له معنيان مختلفان أكثر، على حين

يتوقف الأخير على لفظ واحد له معنيان متناقضان؛ فهو إذن أخص من سابقه. والأصل في دلالة الألفاظ أن يدل كل لفظ على معنى معيَّن، وهو المعروف بالمختص، فما سواه من ترادف، واشتراك لفظي، وتضاد فعلى خلاف الأصل. وبين هذه الظواهر اللغوية الثلاث صلة وفرق، فالأولى مقابلة للثانية، والأخيرة نوع من الثانية، وهي جميعاً تعدّ من أهم مباحث علم الدلالة، ومظاهر التضخم اللغوي.

ولا يزال البحث موصولا بما تم طرحه في هذه الدراسة؛ وذلك نظرا لشدة الحاجة إلى شرح هذه المسائل اللغوية المتعلقة بدلالة الألفاظ. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية تعم جميع لغات البشر، حسب طبائعها وثقافاتها، وعاداتها، وتقاليدها، وأعرافها، والناطقين لها، سواء أكانوا ناطقين أصليين، أم ناطقين غير أصليين. والمقصود بهذه الفكرة المطروحة أن للحديث بقية بإذن الله؛ لأن دائرتها واسعة سعة التطور والتقدم.

الهوامش والمراجع

١- أمين محمد فاخر، (الدكتور)، **الألفاظ المشتركة في العربية**، القاهرة، مطبعة حسان، ١٩٨٣م ـ ١٤٠٣هـ، ج١/ص٧.

٢- المبرد: **ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد**، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٥٠هـ، ص١٨.

٣- عبد الحميد الشلقاني (الدكتور): **رواية اللغة**، مصر، دار المعارف، (د.ت.)، ص٣٥.

٤- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى بك وزميليه، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة (د.ت.)، ج١/ص٣٨٧. و**حسن**، عبد الحميد (الأستاذ): **الألفاظ اللغوية ــ خصائصها وأنواعها ـ**، مصر، مطبعة الجبلاوي ١٩٧١م، ص٧٨.

٥- علي عبد الواحد وافي، (الدكتور): **فقه اللغة**، القاهرة، مطبعة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٩٦٨م ـ ١ ٣٨٨هـ، ص١٨٦.

٦- أحمد ابن فارس، **الصاحبي**، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت.) ص١١٧.

٧- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، **المرجع السابق**، الصفحة نفسها.

٨- إبراهيم أنيس (الدكتور): **في اللهجات العربية**. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية. الطبعة الرابعة، ١٩٧٣م، ص ص١٦٩-١٧٠.

٩- علي عبد الواحد وافي (الدكتور): **المرجع السابق**..... ص١٨٧.

١٠- أبا الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، **كتاب الأضداد في كلام العرب**، تحقيق: حسن، عزة (الدكتور)، دمشق، طبعة المجمع العلمي العربي ـ ١٩٦٣م ـ ١٣٨٢هـ، ج١/١.

١١- علي عبد الواحدوافي، (الدكتور): **المرجع السابق**..... ص١٩٢.

١٢- الأصمعي، والسجستاني، وابن السكيت: **ثلاثة كتب في الأضداد**. ص٩.

١٣- أبو السعود، عباس: **أزاهير الفصحى في دقائق اللغة**. ص٢٩٥ وما بعدها.

١٤- مصطفى صادق الرافعي، **تاريخ آداب العرب**، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ١٩٧٤م، ج١/ص ص١٩٩-٢٠٠.

١٥- عباس أبو السعود، **المرجع السابق** ص٢٩٥.

١٦- مصطفى صادق الرافعي: **المرجع السابق**. الصفحة نفسها.

١٧- حسن ظاظا، (الدكتور)، **كلام العرب ـ من قضايا اللغة العربية**، بيروت، طبعة دار النضهة العربية ـ بيروت، ١٩٧٦م، ص١١٤.

١٨- أنيس إبراهيم (الدكتور): **دلالة الألفاظ**. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م، الطبعة الثانية، ص٢١٤.

١٩- ابن سيدة: **المخصص**، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، (د.ت.) ج١٣/ص٢٥٨.وفاخر، أمين محمد (الدكتور):**الألفاظ المشتركة في العربية**..... ج١/ص٥.

٢٠- إبراهيم محمد نجا (الدكتور)، **فقه اللغة العربية**،مصر، مطبعة السعادة ، ١٩٧٨م / ١٣٩٨هـ، ص٧٣.

٢١- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغةوأنواعها**. ج١/ص٤٠٣.

٢٢- السابق نفسه، **المصدر السابق** ج١/٤١١.

٢٣- أمين محمد فاخر، (الدكتور): **المرجع السابق نفسه**. ج١/ص٦. و:المؤلف السابق نفسه: **دراسات لغوية في الصاحبي والخصائص والمزهر**. (بحث لغوي غير منشور، أطلعني عليه كاتبه بشكل موجز) ص١٥٥.

٢٤- سيبويه: **الكتاب**. تحقيق وشرح: هارون، عبد السلام محمد، طبعة مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ج١/ص٧.

٢٥- انظر: الصالح، صبحي (الدكتور): **دراسات في فقه اللغة**. من منشورات المكتبة الأهلية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٢م / ١٣٨٢هـ، ص ص٣٥٨-٣٥٩.

٢٦- انظر: فاخر، أمين محمد (الدكتور): **دراسات لغويةفي الصاحبي والخصائص والمزهر**. ص١٦٢.

٢٧- نجا، إبراهيم محمد (الدكتور):**المرجع السابق نفسه**. ص٦٨.

٢٨- راجع: **دراسات في فقه اللغة**. ص٣٥٨.

٢٩- فاخر، أمين محمد (دكتور): **البحث في أصول اللغة**. ص٤٦

٣٠- أنيس، إبراهيم (الدكتور): **في اللهجات العربية**. مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣م، ص١٠٩.

٣١- انظر: أنيس، إبراهيم (الدكتور):**دلالة الألفاظ**.نشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م، ص١٢٦.

٣٢- انظر: كمال، ربحي (الدكتور):**الأضداد في ضوء اللغات السامية**. مطبعة دار النضهة العربية، ١٩٧٥م، ص٦.

٣٣- انظر: المؤلف السابق نفسه. **المرجع السابق نفسه**، ..... ص٧.

٣٤- انظر: السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. .... ج١/٣٨٤.

٣٥- انظر: المؤلف السابق نفسه: **المرجع السابق نفسه**. الصفحة السابقة نفسها.

٣٦- انظر: أنيس، إبراهيم (الدكتور): **دلالة الألفاظ**. ..... ص٢٢١.

٣٧- انظر: فاخر، أمين محمد (دكتور): **الألفاظ المشتركة في العربية**. ج١/ ص١٨ وما بعدها.

٣٨- لقد سبق ذكره في غير هذا الموضع.

٣٩- إبراهيم أنيس (الدكتور): **المرجع السابق** ..... ص٢١٣.

٤٠- المؤلف السابق نفسه. المرجع السابق نفسه. ..... ص٢١٤.